طالباني يدعو إلى تطوير العلاقات بين بغداد وواشنطن

رئيس الجمهورية يطلع جيفري على نتائج زيارته الى نيويورك

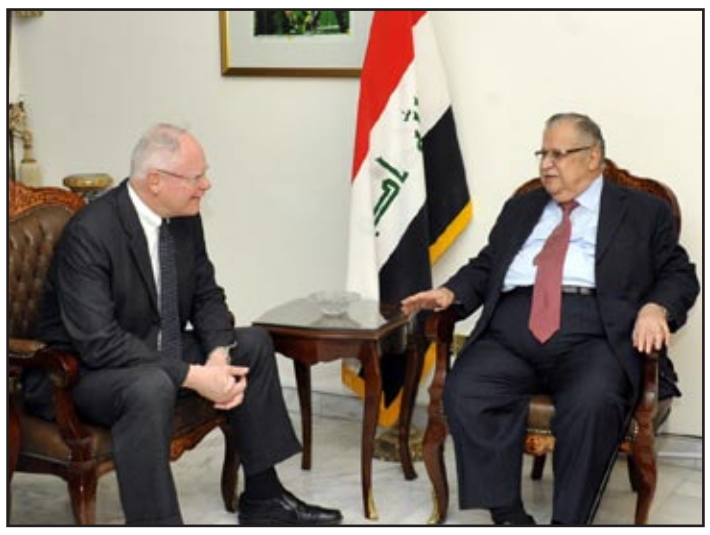
طالباني اثناء استقباله جيفري

بغداد / المدى

استقبل رئيس الجمهورية جلال طالباني في مكتبه ببغداد أمس ، سفير الولايات المتحدة الأميركية لدى العراق جيمس جيفري و الوفد المرافق له.

وفي مستهل اللقاء نقل السفير شكر وامتنان الرئيس الأميركي باراك اوباما ونائب الرئيس الأميركي جو بايدن، الكبيرين إلى الرئيس طالباني على دوره البارز في الإفراج عن المواطنين الأميركيين اللذين كانا محتجزين لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وتم خلال اللقاء بحث مسار تطور العلاقات الثنائية بين جمهورية العراق والولايات المتحدة وسبل توسيعها وتعضيدها وبما يؤمن المصالح المشتركة لشعبي البلدين الصديقين، حيث أشار رئيس الجمهورية إلى أهمية توطيد اطر التواصل والصداقة وتوسيع آفاق التعاون المستقبلي بين الطرفين وذلك من خلال اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين البلدين.

وأشار الرئيس طالباني إلى نتائج زيارته نيويورك وفحوى مباحثاته مع رؤساء وقادة البلدان المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والستين، مؤكدا انه لمس خلال لقاءاته اهتمام بلدان العالم بالتطورات المشجعة على الساحة العراقية من جميع زواياها السياسية والاقتصادية والاستثمارية.

وفي جانب آخر من اللقاء تم تبادل الآراء حول الحراك السياسي الراهن والجهود المبذولة لحل الخلافات ومعالجة القضايا التي تهم حاضر ومستقبل العملية السياسية والديمقراطية في العراق، فضلا عن الجهود التي يبذلها العراق لتطوير علاقاته مع دول الجوار ومحيطه العربي.

بدوره أوضح السفير الأميركي أن الرئيس باراك اوباما ونائبه جو بايدن ينظران بعين الاهتمام إلى الجهود الاستثنائية التي يبذلها الرئيس طالباني من اجل توحيد صفوف ورؤى القادة السياسيين حول ضرورة معالجة القضايا الوطنية والوصول إلى تفاهمات مشتركة من شأنها أن تضمن الاستقرار السياسي والتطور والازدهار في العراق، مجددا دعم الولايات المتحدة للعراقيين وعمليتهم السياسية والديمقراطية.

الوفد الكردستاني في بغداد لبحث القضايا العالقة

رئيس وزراء الإقليم يعوّل على الدستور في حل الخلافات مع الحكومة الاتحادية

أكدت حكومة إقليم كردستان العراق، إرسال وفد رسمي يضم مسؤولين كبارا في رئاسة الإقليم والحزبين الكرديين الرئيسين إلى العاصمة الاتحادية بغداد لتنفيذ الاتفاقات السابقة وحل المسائل العالقة كافة

□ بغداد / المدى

ونقلت وكالة السومرية نيوز عن رئيس وزراء الإقليم برهم صالح قوله إن "الحكومة أرسلت وفداً يضم مسؤولين في الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني ورئاسة الإقليم إلى العاصمة بغداد لحلحلة القضايا العالقة واستكشاف مواقف الأطراف السياسية".

وأوضح صالح أن "الوفد لن يعيد المفاوضات بشأن المواضيع الخلافية، كما لن يعقد اتفاقات جديدة بل سيبحث تنفيذ الاتفاقات السابقة لإيجاد حلول جدية وجذرية ومنع تكرار هذه الأزمات التي تعصف بالبلد"، مضيفاً "هناك دستور واضح يمثل المرجعية للجميع، كما هناك اتفاقيات مبرمة بين الأطراف السياسية وقد تشكلت منها الحكومة الحالية".

إلى ذلك، ذكر بيان للمكتب الإعلامي للاتحاد الوطني الكردستاني أن "الوفد ضم كلا من فاضل ميراني سكرتير المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني وملا بختيار مسؤول الهيئة العاملة للمكتب السياسي للإتحاد الوطني الكردستاني وفؤاد حسين رئيس ديوان رئاسة إقليم كردستان، لإجراء المباحثات مع قادة الأطراف والقوائم السياسية".

وأضاف أن "وفد الإقليم سيزور خلال زيارته العاصمة بغداد رئيس الجمهورية جلال طالباني، كما سيجتمع مع رئيس الوزراء نوري المالكي ويلتقي أيضا رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، بالإضافة إلى إجراء لقاءات مع العديد من قيادات الأحزاب والشخصيات السياسية والاجتماعية والدينية".

وأشار البيان إلى أن "جدول أعمال الوفد يضم إجراء لقاءات واجتماعات مكثفة لبحث القضايا السياسية الراهنة والمتعلقة بالوضع العراقي العام، وكذلك المسائل التي تتعلق بالعلاقات بين الأحزاب السياسية الكردستانية والأحزاب العراقية، ومحاولة إيجاد رؤى مشتركة من أجل تعزيز العملية السياسية في البلاد وخدمة أبناء الشعب العراقي".

يشار إلى إن وفداً حكومياً من بغداد زار إقليم كردستان سابقاً لحلحلة الإشكالات العالقة بين المركز والإقليم، وتم بحث المشاكل والمعوقات التي يشهدها العراق والأوضاع السياسية بشكل عام إلى جانب التباحث حول كيفية عمل جميع الأطراف معاً من اجل احتواء الخلافات والأزمات وحلها من أجل المصلحة العامة.

برلمان كردستان.. (أرشيف)

شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

لماذا يتواصل الإرهاب؟

من الرمادي إلى الفلوجة إلى النخيب إلى كركوك إلى الموصل إلى بعقوبة إلى الحلة وسواها من المدن والبلدات والمحافظات، ودائما مروراً بالعاصمة الاتحادية بغداد، تتدحرج كرة النار الإرهابية لتفجّر المفخخات واللواصق والأحزمة الناسفة وكواتم الصوت، وما من شيء يُوقف تدحرجها أو في الأقل يُبطئ من حركتها الرهيبة، للسنة الثامنة على التوالي.

كل مرة تعلن فيها قيادة عمليات بغداد أو قيادة عمليات أخرى في الأنبار أو الفرات الأوسط أو في سواها، عن إلقاء القبض على أحد أمراء القاعدة أو أخطر الخلايا الإرهابية وأفتك عصابات الجريمة المنظمة أو أكبر مصانع المفخخات والكواتم، نظن بحسن نية، وأحياناً ببلادة وبلاهة، أن اليوم التالي أو الأسبوع اللاحق سيكون أهون شراً من سابقه، بيد أننا ما نلبث أن نصحو على وقع تفجيرات أشد وعمليات قتل أكثر.

لا عجب، فليس من المعقول أن يتحسن الأمن في البلاد فيما كل شيء آخر عداه يتردّى، أو يبقى على حاله في أحسن الأحوال، تجهيز الكهرباء سيئ، وضع البطاقة التموينية سيئ، سوق العمالة والتوظيف سيئة، حال السلع الغذائية المستوردة سيئة، وكذا حال السلع الأخرى (صار العراق مكباً للنفايات -السلع منتهية الصلاحية- القادمة من دول الجوار وغيرها)، حال مكافحة الفساد المالي والإداري في أسوأ ما يكون، وكذا حال الفساد السياسي وعلاقات الأخوة الأعداء الشركاء في حكومة (الشراكة الوطنية) وبرلمان المحاصصة غير الوطنية بالطبع. فكيف ومن أين يتسنى للحال الأمنية أن تكون أفضل. "الجود من الماجود" كما يقال، و"الماجود" متردّ ومتهالك ومبتذل على كل صعيد ونطاق.

هناك سبب قوي آخر للتردي المتواصل في الحال الأمنية. هذا السبب غير خاف، فالكثير من القادة السياسيين والعسكريين يُعلنون صراحة عن أن هناك ضعفاً كبيراً في العمل الاستخباري اللازم للكشف عن الجرائم قبل وقوعها ولإجهاض مخططات جماعات الإرهاب وعصابات الجريمة.

الآن صار واضحاً تماماً لماذا العمل الاستخباري قاصر برغم تعدد الأجهزة الاستخبارية وكثرة العاملين فيها، فالوقائع المتواترة تؤكد أن هذه الأجهزة، أو بعضها، منصرفة إلى شيء آخر غير الاستخبار عن الإرهابيين والمجرمين.. مشغولة بالتجسس على الشباب الوطني المسالم الذي لا يتقن حتى استعمال السكين في تقشير التفاح من ناشطي حركة التظاهرات الذين لا يريدون سوى انتشال الوضع الأمني وسائر أوضاع البلاد المتردية من سوئها المتفاقم.

هذه الأجهزة، كما يتبيّن ممّا نُشر في الأيام الأخيرة، تبلو بلاء "حسناً" للغاية في التجسس على هواتف الشباب وعلى اجتماعاتهم العلنية في المقاهي وقاعات الفنادق، وتندسّ في صفوفهم وهم يتظاهرون في ساحة التحرير وغيرها لتتعرف على الأسماء وتصوّر الوجوه.

بربكم من أين وكيف لهذه الأجهزة، بعد هذا، أن تتابع الإرهابيين وتراقبهم وتتعقبهم وتلاحقهم كيما تستطيع الكشف عن المخططين والمنفذين للعمليات الإرهابية وأعمال عصابات الجريمة المنظمة؟

السهيل تندد بقمع الناشطين وتدعو الرؤساء الثلاثة لوقفه

□ بغداد / المدى

السهيل

طالبت النائبة المستقلة في مجلس النواب صفية السهيل الرئاسات الثلاث بأن يكون الإنسان العراقي في اجتماعاتهم هو القيمة والغاية والهدف، من خلال إدراج موضوع الانتهاكات بحق الناشطين والناشطات العراقيات، على جدول أعمال اجتماع الكتل السياسية وألا يقتصر الاجتماع على خلافات كتلهم ومستقبل الاتفاقية الأمنية مع الجانب الأميركي.

واستنكرت عضو مجلس النواب صفية السهيل، في بيان صادر عنها، الاثنين الاعتداءات السافرة التي تعرض لها الناشطون في مجال حقوق الإنسان، مؤكدة أهمية فتح تحقيقٍ فوري في هذه الاعتداءات التي تعد انتهاكا صارخاً بحق المدافعين عن حقوق الإنسان العراقي وجاء في البيان:

"نستنكر بشدة التعدّي السافر على الناشطين العراقيين بشكل عام والناشطات العراقيات بشكل خاص، المدافعين عن حقوق الإنسان، وندعو كل من الرؤساء الثلاثة راعيي وحماة الدستور العراقي وفق مناصبهم وقسمهم لليمين أمام الشعب والوطن والمجتمع الدولي بوضع حد للانتهاكات اليومية الصارخة في مجالات حقوق الإنسان العراقي كافة، الإنسانية، الخدمية، الأمنية والاقتصادية، ودرج هذا الموضوع لأهميته على طاولة اجتماع الكتل السياسية، وألا يكتفوا ببحث الخلافات الخاصة بكتلهم ومستقبل الاتفاقية الأمنية مع الجانب الأمريكي.

إن ما يحدث في العراق انتهاك صارخ لقوانيننا المحلية ودستورنا والتزاماتنا كدولة في الاتفاقيات الدولية التي وقعنا عليها وأهمها اتفاقية نيويورك العالمية لمناهضة التعذيب لسنة ١٩٨٤ وغيرها من الاتفاقيات ذات الصلة ومنها العهدان الدوليان والإعلان العالمي لحقوق الإنسان فيما يخص الحقوق المدنية والسياسية.

إن دعوتنا للرؤساء الثلاثة تأتي لإيماننا المطلق بأن الإنسان العراقي يجب أن يكون هو الغاية والهدف لأي اجتماع، كما ندعوهم إلى فتح تحقيق فوري بشأن الانتهاكات الصارخة في مجال حرية الرأي والتعبير والتجمع والتظاهر السلمي والحريات المدنية والسياسية.

كثر الحديث عن تعرض الناشطين العراقيين رجالاً ونساءً لمداهمات واعتقالات وملاحقات وضغوطات تحد من حرياتهم التي ضمنها الدستور ومنها حرية التجمع والتظاهر، فمنذ شباط الماضي ونحن نستلم الشكاوي والمعلومات التي تؤشر إلى خلل كبير في القوى الأمنية التي من واجبها حماية المَواطن والشعب، فالمعلومات التي لدينا تشير بأن قوى أمنية متنكرة بلباس مدني من الذين كثفوا تواجدهم في أماكن التظاهرات الشعبية في ساحات بغداد منذ شباط الماضي تقوم باختطاف واعتقال ناشطين من دون أوامر قضائية وتهديدهم وتعذيبهم وأهانتهم وملاحقتهم وتلفيق التهم.

معظم الكتل ترفض رفع الحصانة عن الساعدي

□ بغداد / عدنان السليمان

مع عودة جلسات البرلمان واقتراب انتهاء الفصل التشريعي عادت إلى الواجهة إثارة أزمة رفع الحصانة عن النائب صباح الساعدي.

وحتى اللحظة لازالت مذكرة الاعتقال تراوح مكانها لدى رئاسة البرلمان، بالرغم من وجوب إرسالها إلى اللجنة القانونية لتباحث الأمر وعرضها على البرلمان، والذي بحسب اغلب الكتل السياسية، إلا دولة القانون يرفضون رفع الحصانة عن الساعدي، وإذا ما تحقق الأمر ورفضت الكتل السياسية رفع الحصانة فإنها ستكون الخسارة الثالثة التي يتلقاها ائتلاف دولة القانون بعد أن خسر جولتي حجب الثقة عن المفوضية العليا للانتخابات والفقرة المتعلقة بتعيين رئيس هيئة النزاهة، ولعل الأطراف التي تدعو لرفع الحصانة تشير إلى أن هناك أطرافا في دولة القانون غير متفقة على الأمر.

في اتصال هاتفي مع مقرر مجلس النواب النائب محمد الخالدي للاستفسار حول ما وصلت إليه قضية رفع الحصانة عن النائب الساعدي قال: "إن التهمة الموجهة للنائب الساعدي هو التهجم على الحكومة (السب والقذف) وليس اتهام رئيس الوزراء بتصفية خصومه السياسيين"، وأضاف أن آلية رفع الحصانة تبدأ بإرسال هيئة الرئاسة طلبا إلى اللجنة القانونية، والأخيرة تدرس الحالة وتقدم تقريرا إلى هيئة الرئاسة بمدى تطابق المادة القانونية التي ترفع الحصانة عن النائب مع المادة المتهم بها، وان رفع الحصانة يتطلب أن تكون المادة جنائية وفيها تلبس بالجرم المشهود.

وانتقد النائب ما تناقلته وكالات الأنباء حول مناقشة اللجنة القانونية طلب رفع الحصانة عن الساعدي، مؤكدا أن الأمر ما زال عند هيئة الرئاسة ولم يرسل إلى اللجنة القانونية حتى الآن.

وأقر مقرر مجلس النواب بوجود معوقين اثنين لرفع الثقة عن الساعدي الأول: أن معظم الكتل السياسية متفقة على عدم رفع الحصانة عن النائب الساعدي، والثاني المادة القانونية التي ترفع الحصانة عن النائب، حيث بين أن الدستور والنظام الداخلي للبرلمان يعطي حصانة النائب فيما يقول به من تصريحات، أما إطلاق بعض التهم على بعض الأشخاص أو الشخصيات من دون دليل فأن النائب يقاضي ويغرم على تصريحاته ولا يسجن، ومثال على ذلك ما حصل للنائب سامي العسكري عندما اتهم وزير الخارجية هوشيار زيباري غرم ٤٠ مليون دينار، وقام العسكري بدفع الغرامة وانتهت المشكلة، أما رفع الحصانة فقد وصفه الخالدي بـ"جريمة بحق الشعب العراقي إذا اقر"، "وانه خطر وإهانة للشعب العراقي" على حد وصفه، وأعتبره تكميماً للأفواه وان تكرار رفع الحصانة عن النواب يعيق عمل النواب.

وفي سياق متصل نفى عضو اللجنة القانونية في مجلس النواب النائب حسون الفتلاوي مناقشة اللجنة القانونية لطلب رفع الحصانة عن الساعدي وقال: "لا يوجد مثل هذا الكلام وان الطلب لم يرسل حتى الآن إلى اللجنة وانه مازال لدى هيئة الرئاسة"، وانه لم يضف إلى جدول أعمال المجلس، وأشار الفتلاوي إلى وجود معارضة شديدة داخل البرلمان من معظم الكتل السياسية على تمرير قرار رفع الحصانة، وان مصيره الفشل بكل تأكيد.

سؤال

الزاملي ينتقد جهاز الاستخبارات

أكد عضو لجنة الأمن والدفاع حاكم الزاملي أن الجهاز الاستخباراتي مخترق والكثير من قياداته لا تعمل لصالح البلاد.

وقال الزاملي إن "ارتباط قيادات في الجهاز الاستخباراتي بأجندات دولية وراء تردي عمل هذا الجهاز إضافة إلى أن الكثير من هذه القيادات لا يمتلك المهنية".

وأضاف أن "العراق اليوم يمتلك الكثير من أفراد القوات الأمنية لكنه لا يمتلك جهازا استخباراتيا قويا يستطيع بسط الأمن واكتشاف الجريمة قبل وقوعها".

كتاب يحذر من عزل الحكومة

أكد عضو الكتلة العراقية البيضاء شاكر كتاب، إن سحب الثقة عن حكومة المالكي سيدخل البلاد في فوضى سياسية وأمنية.

وقال كتاب في بيان صدر عنه إن "البلاد ستدخل في حال محاولة سحب الثقة عن الحكومة الحالية في فوضى سياسية جديدة تتمثل في إشكالية المجيء بحكومة جديدة مع وجود حكومة تصريف أعمال وسيرافق هذا الأمر حالة فوضى أمنية".

وبيّن إن "الحل الوطني الصحيح يكمن في الكشف عن المشتركات الوطنية الأساسية بين الكتل كافة".

لجنة نيابية تبحث إلغاء الإعدام

أكدت لجنة حقوق الإنسان النيابية، أنها بصدد دراسة مشروع قانون يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام انسجاما مع معايير حقوق الإنسان الدولية.

وقال رئيس اللجنة سليم عبد الله الجبوري أمس إن "لجنة حقوق الإنسان ستبحث في اجتماعها المقبل المقرر انعقاده نهاية الأسبوع الجاري في جدوى استمرار العمل عقوبة الإعدام من عدمها إضافة إلى أمكانية إيجاد بديل رادع عن تلك العقوبة ومن الممكن أن تتقدم اللجنة بمسودة قانون يأخذ مساره نحو التشريع".

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون